العدد (1690) السنة السابعة - الأثنين (4) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

طالبوا بتحديث المصافي

خبراء نفطيون يدعون إلى تقليل استيراد البنزين من دول الجوار واستثمار ارتفاع الإنتاج المتوقع

بغداد/ نصير العوام - وكالات

برزت ومنذ اكثر من خمسة اعوام ازمات مستمرة في مادة توزيع مادة البنزين فضلا عن نوعيته الرديئة .

وعزا خبراء ومتابعون ذلك الى ما تعرضت اليه البلاد من تدمير للبنى التحتية وانخفاض الانتاج النفطي للبلاد الامر الذي ادى بوزارة النفط الى التعاقد مع ايران والكويت و تركيا لتوريد مادة البانزين .

ومع تحسن الوضع الامني والزيادة الحاصلة في انتاج المشتقات النفطية ، تسعى الحكومة الى الاعتماد على شركاتها في تقديم مادة البنزين المحسن للمواطن العراقي ، وباسعار مناسبة عكس سعر البانزين المستورد من ايران والكويت الذي يصل الى دولار للتر الواحد.

واكد خبراء نفطيون لـ (المدى) ضرورة رفع الانتاج وتحسين مادة البنزين ، ومنع استيراد اي مشتق نفطي من دول الجوار.

وقال الخبير النفطي عبد الله الشاوي الحقيقة العراق لا يستورد نفطاً خاماً اذا كان المقصود بالنفط هو النفط الخام بل على العكس من ذلك فهو بلد مصدر.

واضاف ان المشتقات النفطية مثل البنزين، الكيروسين (نفط ابيض)، الغاز السائل وزيت الغاز (الكازاويل) فان الدول النفطية تصدر وتستورد وليس هناك ربط كونها نفطية ام لا فهذا يعتمد على طاقة المصافي الموجودة في ذلك البلد واستهلاك البلد من المشتقات فايران واميركا مثلا بلدان نفطية ولكنها تستورد المشتقات النفطية لان طاقة المصافي لا تسد الحاجة المحلية .

ودعا الشاوي الى ضرورة اعتماد الحكومة العراقية على شركاتها والبدء بضخ البنزين المحسن للمواطن العراقي وعدم استيراده من ايران مشيرا الى ان المصافي العراقية قديمة وغير محدثة وانتاجها من البنزين والمشتقات الاخرى قليل جدا مقارنة بمصافي الدول المجاورة والعالمية .

واشار الى انه لا يوجد في العالم اليوم مصفى ينتج زيت الوقود (النفط الاسود) بحدود ٥٠٪ من طاقة المصفى الا في العراق وبعض الدول الفقيرة ورجوعا الى الماضي وتحديدا قبل ٩/٤ كان انتاج المصافي العراقية بحدود (١٥) مليون/ لتر يوميا وهو استهلاك العراق انذاك في وقت يستهلك العراق الان (٢١-٢٢) مليون/ لتر يوميا اي ان هناك زيادة في الاستهلاك ما بين (٦-٧) مليون/ لتر يوميا .

وبين ان المصافي سابقا كانت تعمل بالطاقة القصوى ودون صيانة فضلا عن ظروف العقوبات الاقتصادية واولويات النظام السابق التي لم تعط هذا القطاع ما يستحقه من اهتمام واستثمار بالمستوى المطلوب خاصة بعد تعرضه لتدمير كبير في حرب ١٩٩١ وانعكاس ذلك على اداء المصافي وطاقاتها الانتاجية وتطورها النوعي ثم جاءت احداث عام ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام وتعرض العديد من المصافي والمنشآت النفطية الى اعمال سلب ونهب ادت الى تراجع كبير في الانتاج والاداء وتمكنت الوزارة رغم كل الظروف الصعبة من تشغيل المصافي وادامة الانتاج باقصى قدر ممكن.

من جانبه قال الخبير النفطي اياد الجبوري ان الزيادة في الاستهلاك المحلي في الوقت الحاضر بسبب استيراد ، الزيادة في عدد السيارات الداخلة الى القطر بعد تحسن الحالة المعيشية للمواطن والاعفاء الكمركي وفتح الحدود وازدياد شراء الاجهزة المنزلية المستخدمة في الطبخ والتدفئة، دفع الحكومة الى استيراد مادة البنزين من الكويت وايران ، وهذا خطأ وان كان في ظروف يحتاج البلد الى مادة البنزين .

واضاف الجبوري تجهيز المحافظات الشمالية اسوة بباقي المحافظات حيث حرمت في زمن النظام السابق من المشتقات النفطية وكانت تجهز بادنى حد من حاجتها.

واشار الجبوري الى ان السعر المدعوم للمشتقات النفطية مقارنة باسعارها في دول الجوار زهيد جدا فسعر البنزين مثلا (٢٠) دينارا/ لتر للعادي و(٥٠) دينارا/ لتر للمحسن في حين ان ارخص سعر في دول الجوار يزيد عن (٣٠٠) دينار/ لتر وفي تركيا يزيد عن)(١٠٠٠) دينار/ لتر وهذا بدوره يشجع عملية تهريب البنزين الى دول الجوار ومهما اتخذت من اجراءات للحد من عملية التهريب فان هذا السعر الواطئ يشجع كثيرا اساليب التفنن في التهريب، فضلا عن ان تخريب انابيب النفط المغذية للمصافي والانابيب الناقلة للمشتقات من المصافي الى المستودعات واحراق السيارات كلها اعمال صبت في شحة المنتوجات وكانت السبب الاول والرئيس لازمة توفر المشتقات النفطية.

في غضون ذلك انتقد عدد من المواطنين وزارة النفط لاستمرارها باستيراد مادة البانزين من دول الجوار في وقت طالب العديد منهم بضرورة تحسين البنزين العراقي .

بدورها وزارة النفط وباسم المتحدث باسمها أشارت الى إنها تستورد حسب حاجة البلاد من مادة البنزين .

ويقول وائل الصفار هو سائق تكسي انه يعاني من رداءةالبنزين العراقي، مطالبا الحكومة بتحسين المادة ، ويشير الى ان عملية استيراد مادة البنزين من دول الجوار كإيران والكويت خاطئة ومكلفة لاقتصاد البلد والمواطن ، داعيا الحكومة الى تحسين البنزين العراقي ، ومنع استيراد اي مشتق نفطي من دول الجوار .

من جانبه قال عاصم جهاد المتحدث الإعلامي باسم وزارة النفط ان الوزارة تستورد حسب الحاجة من الوقود (البنزين والنفط الأبيض والكاز) وبكميات قليلة خاصة بعد تأهيل المصافي العراقية في بيجي وإضافة وحدات تصفية في مصفى الدورة وعمل مصافٍ صغيرة .

واضاف في تصريح صحفي ان الوزارة تمكنت في الآونة الأخيرة من تقليص الاستيراد ، اذ كان سابقا يتم تخصيص ٥ مليارات دولار من الموازنة المالية للاستيراد ولكن تم توفير هذه المليارات لميزانية الدولة وتم تقليص الاستهلاك المحلي للوقود ، اذ يستهلك العراق الآن ١٦ مليون لتر في اليوم وفي السابق كان يصل الى اكثر من ٢٢ مليون لتر . وتوقع جهاد انه وبعد تنفيذ خطة الوزارة بإنشاء عدد من المصافي في مناطق مختلفة من البلاد ، فان مسألة استيراد الوقود ستنتهي.

فيما يقول علي بريكان وهو عامل في احدى محطات الوقود ان الحكومة لم توفر مادة البنزين المحسن مما جعل العديد من اصحاب المركبات التوجه الى البنزين المستورد من ايران ،ويشير الى ان اسعار البنزين المستورد يصل سعر اللتر الى الف دينار عراقي وهذا رقم مبالغ فيه بالنسبة للمواطن العراقي .

واكد بريكان ان المحطة التي يعمل بها لا تستورد البنزين من دول الجوار وانما تعتمد على المصافي العراقية، ويتابع برغم رداءة البنزين العراقي فانه ارخص وأفضل من البنزين المستورد . اما قيس المشهداني وهو صاحب محطة لبيع الوقود فيقول في السابق كنا نستورد البنزين من ايران وفق تعاقدات بين الحكومة العراقية والإيرانية اما الآن فقد قررنا ان نزود المواطن بالبنزين العراقي ، كونه ارخص وفي تحسن ، داعيا الى تحسين البنزين العراقي وعدم استيراده من دول الجوار كونه يؤثر على اقتصاد الدولة والمواطن .

من الواقع الاقتصادي

موازنات المحافظات الاستثمارية

عباس الغالبي

لادري ماهي المعايير المعتمدة من قبل وزارة المالية لتحديد الموازنة الاستثمارية للمحافظات في ظل الاعتراضات التي شهدتها الايام القليلة الماضية من قبل المسؤولين في الحكومات المحلية لاغلب المحافظات في الوسط او الجنوب او الفرات الاوسط.

ومن المتعارف عليه ان دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية ومعها اللجان الاخرى التي تعكف كل عام على اعداد مسودة قانون الموازنة العامة للدولة بشقيها الاستثماري والتشغيلي تضع الارقام النهائية في حيثيات الموازنة بناء على ماتقترحه تلك المحافظات من مشاريع استثمارية والتي يفترض انها وضعت من الميدان في كل محافظة بضوء الحاجة الفعلية للمشاريع لكل منها وليس ترفا او بذخا، الا ان هذه الاعتراضات لم تقابلها توضيحات من قبل المعنيين القائمين على وضع الموازنة في وزارة المالية بغية وضع الحقائق في نصابها واطلاع الرأي العام بشكل شفاف على الحقائق والمعايير التي تعتمد من قبل واضعي الموازنة وتحديدهم لهذه الارقام الموجودة في تفاصيل وفقرات الموازنة، وماقد يعترضهم من امور تتعلق باسعار النفط وكمية انتاجه والتخمينات العلمية التي تعتمد اثناء وضع الموازنة فضلا عن الاولويات التي تحدد بضوء متغيرات الوضع السياسي والاقتصادي والذي تحدده الحكومة بضوء البرنامج الاقتصادي والمالي، هذا بالاضافة الى امور تتعلق بالنظام المالي واستقراريته ومستويات التدفق المالي وامكانية توسيع النفقات الاستثمارية على حساب النفقات التشغيلية، وكل هذه الامور وغيرها يفترض ان يجري توضيحها من قبل القائمين على اعداد الموازنة في وزارة المالية او من قبل الحكومة المسؤولة عن الموازنة بشكل عام امام البرلمان بغية توحيد الرؤى والاتجاهات ورد المعترضين وتوضيح العقبات والاسباب المؤدية الى تخفيض السقف المالي للتخصيصات الاستثمارية في الموازنة، وهي مايجهله المعترضون في وقت تطغي التجاذبات السياسية وتسود عملية الاسراع باقرار الموازنة التي تعد غاية في الضرورة لتنفيذ المشاريع التي عملت على اعدادها اللجان الاختصاصية في الحكومات المحلية في المحافظات/ مايتطلب الامر عقد ندوة او اجتماع موسع من قبل وزارة المالية مع ممثلي مجالس المحافظات لمناقشة اسباب خفض الموازنات المقترحة اصلا من قبلهم، وهي بتقديرنا الطريقة المثلى للتعامل المهني مع مثل هكذا ازمات هي في حقيقة الامر عدم معرفة آليات اعداد واحتساب الموازنات التي تعتريها ظروف ومتغيرات لابد ان تؤخذ في الحسبان.

abbas.abbas80@yahoo.com

ذي قار : لا مشاريع جديدة ضمن موازنة المحافظة لعام ٢٠١٠

الناصرية / حسين العامل

حذر مسؤولون في محافظة ذي قار من انعكاس عجز الموازنه المالية للعام الحالي على اعادة الاعمار وتنفيذ المشاريع الخدمية ضمن الخطة التنموية لعام ٢٠١٠ ، مشيرين الى ان موازنة المحافظة المعلن عنها حاليا والبالغة ١٦٥ مليار دينار لا يمكن ان تغطي كامل العجز المالي الذي تمر به المحافظة منذ العام الماضي .

وقال نائب رئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الهادي موحان خلال مناقشة مجلس المحافظة لموازنة العام الحالي موازنة عام ٢٠١٠ وفق ما ابلغتنا وزارة التخطيط والتعاون الانمائي تقدر بـ ١٦٥ مليار دينار وهي لا تسد نصف العجز المالي .

وتوقع موحان ان يرحل العجز وفق ارقام الموازنة الحالية الى عام ٢٠١١ داعيا الى استضافة محافظ ذي قار والمسؤولين الماليين لمعرفة حجم العجز الحقيقي وبحث سبل معالجته. وكانت الارقام قد تضاربت في مجلس محافظة ذي قار حول حجم العجز المالي الذي تواجهه المحافظة ففي الوقت الذي قدره نائب رئيس المجلس بـ ٣٢٠ مليار دينار اكد اعضاء اخرون انه لا يتجاوز ٢٣٠ مليار دينار . وبغض النظر عن دقة أي من الرقمين فان الموازنة المعلن عنها لعام ٢٠١٠ لا يمكن ان تسد كامل العجز المالي ولا تتيح اعلان وتنفيذ مشاريع خدمية وتنموية جديدة ضمن خطة العام المذكور . وازاء ذلك دعا المعاون الفني لرئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الحسين هادي هجر الى البحث عن الية جديدة لاستحصال الضرائب والرسوم تمكن المحافظة من سد العجز المالي وتامين موارد مالية اضافية. ومن جهته اكد عضو مجلس محافظة ذي قار رزاق محيبس الذي قدر مجمل العجز المالي الذي ورثته المحافظة من الاعوام الماضية بـ ٢٣٠ مليار دينار امكانية معالجة العجز من خلال الموازنة الحالية والموازنة التكميلية التي من المتوقع اطلاقها في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ .

وقال السعداوي " ان اطلاق الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٠ في شهر حزيران القادم او الذي يليه يمكن ان يغطي مع الموازنة الحالية كامل العجز المالي ويتيح للمحافظة اعلان مشاريع تنموية جديدة " . مشيرا الى ان اسباب العجز الحالي نجمت عن تنفيذ المحافظة عدة مشاريع كبيرة ضمن الخطط التنموية السابقة وعبر عدة مراحل تمتد حتى عام ٢٠١١ . ومن جانبه قرر رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي عمر العبادي رفد اللجنة الاقتصادية في مجلس المحافظة بالخبراء الماليين والاقتصاديين لتفعيل دورها في مجال تطوير الموارد المالية ومتابعة الحسابات المالية في الدوائر الحكومية مشددا في الوقت نفسة على متابعة اللجنة الاقتصادية للالية التي يمكن من خلالها استحصال نصف دولار عن كل برميل يجري انتاجه من حقول نفط الغراف في شمال الناصرية .

وكان وفد يضم ممثلين عن اللجان الاقتصادية والمالية والقانونية ولجنة التخطيط الاستراتيجي في مجلس محافظة ذي قار قد شارك مؤخرا في مؤتمر لتنسيق المواقف بين محافظات الوسط والجنوب حول رفع موازنة المحافظات من الموازنة الاتحادية والذي عقد في مدينة النجف الاشرف نهاية الاسبوع الفائت .

وتعد موازنة محافظة ذي قار المعلنة لعام ٢٠١٠ الاقل مقارنة بموازنة الاعوام الثلاثة السابقة حيث تقدر موازنة عام ٢٠٠٧ بـ ١٧٤ مليار دينار، وموازنة عام ٢٠٠٨ بـ٣٢٢ مليار دينار ، اما موازنة عام ٢٠٠٩ فقد بلغت ١٦٨,٣ مليار دينار .

الزراعة تنظم ندوة بشأن المشروع الوطني لترقيم الحيوانات

المدى / وكالات

أقامت الهيئة العامة لخدمات الثروة الحيوانية التابعة لوزارة الزراعة ندوة بعنوان (المشروع الوطني لترقيم الحيوانات). وذكر مصدر اعلامي في الوزارة بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي/واع) ان " الوكيل الأقدم لوزارة الزراعة صبحي الجميلي قال خلال الندوة " إننا نستقبل العام الجديد بتفاؤل كبير ولدينا الكثير من الخطط والمشاريع التي سننجزها مستقبلا ومنها هذا المشروع ، منوهاً انه تم رصد الأموال اللازمة لهذا المشروع لأهمية المشروع الصحية والاقتصادية". واوضح الجميلي انه "قمنا بمنح القروض في مجال الثروة الحيوانية ضمن المبادرة الزراعية للحكومة العراقية ،و اتخذنا إجراءات احترازية لمنع حالات الاحتيال التي تحصل في هذا المجال". من جانبه تحدث الخبير في الشركة العامة للبيطرة باسم العضاض "عن هذا المشروع متطرقاً الى الفوائد المتحققة منه ، ومنها السيطرة على الأمراض وتطوير الثروة الحيوانية وعدم هدر الأموال في حالة عدم وجود ترقيم ، مؤكداً ضرورة وجود الضوابط لنقل الحيوانات من منطقة او دولة او قارة الى جهة اخرى". و استعرض الوكيل الاقدم لوزارة الزراعة بحسب المصدر الصعوبات التي ترافق معظم المشاريع ، ومنها هذا المشروع خاصة ان الحيوانات متحركة ، مطالبا بتكوين تصورات واسعة عن واقع الثروة الحيوانية في العراق من اجل إنضاج ثمار هذا المشروع ، مؤكداً الفائدة المتحققة من المعلومات التي ستوفرها استمارة التعداد السكاني من خلال وجود بيانات خاصة بالثروة الحيوانية في هذه الاستمارة ، داعياً الى تضافر الجهود من اجل النهوض بالواقع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وحضر الندوة الوكيل الأقدم لوزارة الزراعة صبحي الجميلي و مدير عام الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية صلاح فاضل عباس و مدير عام الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية مصدق دلفي وعدد من الخبراء والباحثين في وزارة الزراعة.

مسؤول أردني: العراق لم يحظر استيراد المنتجات الزراعية الأردنية

عمان/ وكالات

اكد وزير الزراعة الاردني سعيد المصري انه لا توجد نية لدى العراق لوقف استيراد المنتجات الزراعية الاردنية.

وقال المصري، بحسب وكالة الانباء الاردنية الرسمية (بترا) "انه لا توجد نية ولا توجه لدى وزارة الزراعة في العراق الشقيق لوقف منح تصاريح الاستيراد للعراقيين الذين يستوردون المنتجات الزراعية الاردنية".

واضاف ان "هذا التأكيد جاء على لسان امين عام وزارة الزراعة العراقية خلال اتصال هاتفي اجراه معه"، مشيرا الى ان "السوق العراقية ستبقى مفتوحة امام المنتجات الزراعية الاردنية".

وتابع ان "على المستوردين العراقيين مراجعة وزارتهم لاستلام تصاريح الاستيراد".

وتأتي تصريحات المصري بعد ورود تقارير اخبارية تحدثت عن عزم العراق، الذي يعد اكبر شريك تجاري للاردن من بين اكثر من مائة دولة، حظر استيراد المنتجات الزراعية الاردنية.

وافاد البنك المركزي الاردني في الثالث والعشرين من الشهر الماضي ان صادرات المملكة الى العراق احتلت المرتبة الاولى عربيا خلال عام ٢٠٠٩ بتجاوزها ٧٠٠ مليون دولار.

وتشكل الخضروات وآلات ومعدات النقل الحصة الاكبر من صادرات عمان الى بغداد.

وكان الاردن الذي يقيم على اراضيه ما بين ٥٠٠ الف الى ٧٥٠ الف عراقي، الشريك التجاري الاول للعراق قبل الاحتلال الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣، ومن اهم المصدرين في اطار برنامج "النفط مقابل الغذاء والدواء" الذي طبق من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٣.

ارتفاع في نسبة زراعة المحاصيل الشتوية في كربلاء

كربلاء / وكالات

قال مدير إعلام زراعة كربلاء باهر غالي إن الفصل الشتوي لعام ٢٠٠٩ شهد زراعة ٣٦ ألف و٥٦٥ دونما بالمحاصيل الشتوية المختلفة بزيادة تصل الى ١٥٪ مقارنة بالعام الذي سبقه وهو ماساهم بسد نحو ٤٠٪ من حاجة السوق المحلية في المحافظة.

واضاف غالي : تم خلال الفصل الشتوي من عام ٢٠٠٩ زراعة نحو ٣٦ ألف و٥٦٥ دونما بأكثر من ٣٠ نوعا من أنواع المحاصيل الشتوية التي ساهمت بتوفير ما نسبته ٤٠٪ من حاجة السوق المحلية في المحافظة من هذه المنتجات الزراعية" وتابع ان "من بين ما تمت زراعته ١٣ ألفا و٩٥٨ دونماً بمحصول الحنطة و١١ ألفاً و١٠١ بمحصول الشعير وألفاً و٥٨٨ دونما بالباقلاء الخضراء وكذلك زراعة ألف و١٦٩ دونما بمحصول البصل اليابس بالإضافة إلى زراعة أربعة آلاف و١٨٩ دونما بالطماطم المغطاة" وبين ان محصول البامياء المغطاة تمت زراعة ١٧ دونما ولمحصول خيار مغطى تمت زراعة ألفين و٢٦٨ دونما ومحصول البرسيم تمت زراعة نحو ألف و٨٤١ دونما إضافة إلى العديد من الأنواع المختلفة كالثوم والبصل الأخضر والخس والشجر والشونذر والباذنجان المغطى والفلفل البارد والشلغم والتي بلغت مساحتها المزروعة نحو ٤٣٤ دونماً" ولفت الى ان "هذه المساحات المزروعة زادت بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه في العام الذي سبقه نتيجة للسياسة الزراعية المتبعة إضافة إلى تشجيع الفلاحين ومساعدتهم ماديا من خلال منحهم السلف الزراعية".

التخطيط تؤكد ان أكثر الشركات المحالة للقائمة السوداء قدمت ملفات مزورة

بغداد / المدى

أكد المفتش العام في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي حسن عليوي القرةغولي ان معظم الشركات التي أحيلت للقائمة السوداء قدمت ملفات ووثائق مزورة للوزارة. واوضح القره غولي في تصريحات صحفية ان وزارة التخطيط والتعاون الانمائي أحالت العديد من الشركات العقارية وشركات المقاولات الى قائمة الشركات السوداء والتي يمنع التعامل معها مستقبلا بسبب تقديم هذه الشركات لملفات ووثائق واوراق خاصة بها للوزارة مزورة وغير دقيقة ومن ثم يتم احالتها للقائمة السوداء للوزارة. واشار المفتش العام للوزارة الى ان وكلاء او محاميي هذه الشركات يقومون بتقديم أوراقهم للوزارة ولايتابعونها وبالتالي تكون أكثر هذه الاوراق والملفات المقدمة مزورة او غير مكتملة وناقصة، داعيا وكلاء الشركات الى متابعة اوراقهم الخاصة بشركاتهم التي تتعامل مع الوزارة.

مقترح لاعتماد البصرة عاصمة اقتصادية للعراق

المدى / وكالات

قال عضو مجلس النواب عن الائتلاف الوطني العراقي عبد الهادي الحساني انه قدم إلى مجلس النواب مشروع قانون يقضي باعتبار البصرة العاصمة الاقتصادية للعراق حيث سيخضع المقترح قريبا ، إلى قراءة أولى ".

وأضاف الحساني بحسب مراسل (وكالة أنباء الإعلام العراقي/ واع) : أن "المكانة التي تحتلها المحافظة من الناحية الاقتصادية سواء من حيث تمويلها للاقتصاد الوطني أو من حيث مكانتها وأهمية منافذها الحدودية البرية والبحرية والجوية تجعلها تحتل مكانة لاتدانيها فيها محافظة أخرى".

وتابع الحساني أن " هذه الاعتبارات إلى جانب مشاريع الاستثمار الطموحة التي تتأهب البصرة لاحتضانها تجعلنا نطالب مجلس النواب بإقرار قانون يعتبر فيه المحافظة العاصمة الاقتصادية للعراق". لافتا ان " مشروع القانون في حال إقراره سيعتبر ركيزة اعتبارية كبيرة من شانها إيجاد حيز من الاهتمام المركزي بالمدينة إلى جانب جلب الاستثمار العالمي لها بصورة اكبر".

واكد أن " مشروع القانون ،قدم من قبلنا ،قبل فترة ليست بالقصيرة وخضع لدراسة من قبل لجان المجلس وسيصار إلى قراءة أولى له من قبل مجلس النواب تمهيدا لتشريع قانونا به".

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	٢٠٥,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٨٨,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٦٠,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠
الفضة	٨٠٠٠	٧٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
كيوي مستورد	١٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط مستورد	١٥٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
تفاح مستورد	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً
لهانة	١٠٠٠ دينار	شجر عراقي	٧٥٠ ديناراً
ألو عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل اخضر	٧٥٠ ديناراً
شوندر	٧٥٠ ديناراً	بصل	١٠٠٠ دينار
موز مستورد	١٢٥٠ دينار	بطاطا عراقي	١٠٠٠ دينار
شلغم	٧٥٠ ديناراً	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
برتقال	١٠٠٠ دينار		
رمان	١٠٠٠ دينار		
ليمون	١٥٠٠ دينار		